ومن المفيد جدا أن نقوم أيضا بدراسة التناقضات الاقتصادية التي تلت الحرب لان هذه الظواهر بالاضافة الى وضع الطبقة العاملة الاسرائيلية تعطينا مفتاحا للمستقبل . أولا ، ان الهدف « الرسمي » « للميتون » ــ تخفيض العجز التجاري ــ لم يتحقق . فقد استأنف العجز التجاري ، منذ نهاية عام ١٩٦٧ تصاعده التقليدي . فمثلا ، كان العجز في التجارة مع الولايات المتحدة فقط أكثر بـ ٢٨ مليون دولار عما كان عليه في عام ١٩٦٧(٨٨) . وبالطبع يمكن ربط الانفاق العسكري الكبير بالعجز التجاري لان استيراد السلاح الاميركي تصاعد . وقد بلغ قرض الدفاع الحكومي عام ١٩٦٨ ، والذي حصل من الجمهور ٣٠٠ مليون ليرة اسرائيلية(٨٩) . وان حماية حقول النفط في سيناء و« السوق المأسورة » في الضفة الغربية وغزة تعتمد مباشرة على التصاعد الدائم في الضرائب ، وعلى الاحتفاظ بعدد كبير من الجنود والاحتياط . وبالرغم من تخفيض الليرة الاسرائيلية عام ١٩٦٧ من ٣٣ الى ٢٨ سنتا اميركيا ، فان التضخم ما زال مستمرا بلا قيود ، وخاصة في قطاع المباني السكنية .

لقد خفضت الليرة الاسرائيلية ، منذ عام ١٩٤٨ ، بنسبة ٩٠٠ ٪ ، ومن المحتمل أن تنخفض ايضا في المستقبل . وان عجز البيروقراطيين عن حل المشاكل المزمنة ، مثل تصحيح ميزان المدفوعات ، يدفعهم للحصول على معونات مالية اكبر من الخارج . فقد حصلت اسرائيل عام ١٩٧٠ على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار من مبيع الاسهم الاسرائيلية ومن الهبات المباشرة من الولايات المتحدة ، كما ان الحكومة الاميركية تعهدت باقراض اسرائيل مبلغ ١٫٥ بليون دولار خلال خمس سنوات .

وتبلغ تكاليف ادارة المناطق المحتلة ومقاتلة الفدائيين أكثر من ٣ ملايين دولار في اليوم . وقد تضاعفت الميزانية العسكرية أربع مرات ، منذ عام ١٩٦٧ ، اذ بلغت ١٫٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ ــ ١٩٧١ ، أي ما يوازي ربع الناتج القومي كله لتلك السنة .

وقد وصف تقرير نشر في صحيفة نيويورك تايمز الآثار المباشرة لحالة ما بعد الحرب كالتالي : قال زعيم عمالي اسرائيلي : « لا يحتاج الصراع بين الادارة والعمال الى أكثر من خمود القتال على الحدود » .

فبعد ثلاثة أشهر من توقف اطلاق النار ، ومع اختفاء أنباء القتال ، وجدت اسرائيل نفسها وسط موجة من الاضرابات في جو كانت فيه الاجور والاسعار والضرائب تهدد بالانفجار الى تضخم مالي . وقد أغلقت المدارس الثانوية في اسرائيل ، وأضرب المعلمون مطالبين بزيادة في الاجور . ولمدة اسبوع لم يقم الطيران الوطني الاسرائيلي ، العال ، سوى بجزء من رحلاته المقررة نظرا لاضراب عمال الصيانة .

ولم تصدر نشرة الاحوال الجوية أمس ، فقد أضرب عمال دائرة الرصد الجوي . وانقطاع التيار الكهربائي لساعات أمر مألوف لان العمال يضربون لساعات ثم يعودون للعمل ثم يضربون مرة اخرى . وقد أعلن عمال ميناء حيفا وميناء اشدود ، وعمال الهاتف ، وحتى نقابات موظفي الدولة في عدة وزارات حكومية الاضراب لمدد متفاوتة ــ ساعات ، وايام ، وأسابيع ...

... وقد اعترف وزير التربية ، ايغال آلون ، بأن للمعلمين المضربين أكثر من شكوى ، أولها أن رواتبهم تبدأ بـ ١٦٠ دولارا شهريا ، لكنه تعلل بأن ميزانية وزارته لا تتحمل مطلب ١٠٫٠٠٠ معلم بزيادة ٥٧ دولارا شهريا لكل منهم .

المشكلة الاساسية هي في ان الحكومة والمواطنين يعيشون حياة تتخطى مدخولهم . وان الزيادة الكبيرة في الضرائب التي فرضت في آب الماضي ــ على الواردات والهدايا والسفر ــ بالاضافة الى ضرائب المبيعات والشركات ستؤدي الى تجميع ٥٠٠ مليون